



2026/7/4

تحولات القطبية العالمية وسياسات القوى العظمى

بقلم / ديمتري ترينين / رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية
د. احمد جلوب المياحي / باحث

● ورقة ترجمات

تحولات القطبية العالمية وسياسات القوى العظمى

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ترجمات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

بقلم / ديمتري ترينين / رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية
د. احمد جلوب المياحي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد طول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتيبها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

على الرغم من أن النقاش حول «النظام العالمي الجديد» قدّم رؤى قيّمة، فإنه من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات نهائية. ولا شك أن حقبة أحادية القطب التي أعقبت الحرب الباردة قد ولّت، وأن الهيمنة العالمية للديمقراطية الليبرالية الأمريكية لم تعد كما كانت. لقد بدأ بالفعل تشكّل واقع متعدد المراكز، يُطلق عليه، خطأً في كثير من الأحيان، «متعدد الأقطاب». ومع ذلك، لا يزال هذا الواقع يفتقر إلى نظام أساسي يدعمه، ويتسم النظام الدولي حالياً بتنافس شديد على مختلف المستويات.

ولا شك أن العالم اليوم يمر بمرحلة انتقالية. فالقوى المتنافسة تحتاج إلى وقت للتكيف مع التوزيع الجديد للقوة العالمية، وخلق نظام بديل. وإلى حين تحقيق هذا التوازن، سيستمر التنافس والصراع، ونأمل ألا يؤدي ذلك إلى كارثة عالمية.

ومن بين القوى العظمى الحالية، تُعدّ الولايات المتحدة والصين اللاعين الرئيسيين. إلا أن علاقتهما تختلف اختلافاً كبيراً عن التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. كما أن التنافس الصيني الأمريكي لا يمتلك التأثير الشامل والواسع النطاق في النظام العالمي الذي كانت تمتلكه المواجهة بين واشنطن وموسكو في القرن العشرين. ولفهم مسار النظام.

■ الثورة الأمريكية العالمية

على الرغم من أن الولايات المتحدة قد تكون متأخرة من حيث تعادل القوة الشرائية، فإنها لا تزال القوة المهيمنة في العالم. ومن السابق

لأوانه رثاء تراجعها، إذ لا تزال واشنطن تتمتع بمزايا مادية حاسمة في مجالات التكنولوجيا والتمويل والقوة العسكرية غير النووية مقارنة بجميع منافسيها المحتملين. علاوة على ذلك، دخلت الولايات المتحدة، في ولاية ترامب الثانية، مرحلة هجوم استراتيجي يهدف إلى وقف تآكل هيمنتها. ويبدو هدف ترامب واضحاً، ويتمثل في توطيد القوة الأمريكية، وتعزيز التحالفات، وتفكيك القيود الأيديولوجية والقانونية والتقليدية التي تعيق ممارسة القوة الأمريكية.

ويتطلب تعزيز هذا الأساس استعادة التفوق التكنولوجي الأمريكي، وإعادة بناء القاعدة الصناعية للولايات المتحدة، ولا سيما في مجال الصناعات الدفاعية. كما يتضمن إعادة تعريف نصف الكرة الغربي بوصفه مجال النفوذ الأمريكي الحصري. وقد جرى تفعيل «ملحق ترامب» لمبدأ مونرو، الذي طُرح لأول مرة في بنما، ثم في فنزويلا، وطُبِّق على غرينلاند، واستُخدم للضغط على كوبا وكولومبيا ونيكاراغوا. ولم تكن كندا بمنأى عن هذه الضغوط. ومع ذلك، فإن التركيز على «المجال القريب» لا يعني الانعزال عن العالم، بل يعني أنه في الوقت الذي ترفض فيه الولايات المتحدة التخلي عن عولمة سياستها الخارجية، فإنها في المقابل ليست مستعدة للاعتراف بمجالات نفوذ القوى الأخرى. ومن منظورها، تظل الولايات المتحدة حالةً استثنائية.

ويُمثِّل إعادة هيكلة التحالفات خروجاً عن الإجماع الذي ساد خلال الحرب الباردة؛ إذ لم تعد واشنطن ترى في خدمة النظام الدولي

باسم الديمقراطية مصلحةً مباشرةً لها، بل باتت عازمة على تحويل شبكة حلفائها إلى أداة تخدم أولوياتها الاستراتيجية. وبتعبير آخر، فإن رسالة ترامب إلى الأوروبيين والكنديين واضحة: «لا تنظروا إلى ما يمكن أن تقدمه لكم أمريكا، بل افعلوا ما تقوله أمريكا». وقد ترتبت على هذا التحول، حتى الآن، جملةٌ من النتائج، بدءاً من نقل عبء الإنفاق العسكري إلى الحلفاء، مروراً بفرض تعريفات جمركية على الشركاء، وصولاً إلى ممارسة ضغوط على أحد الحلفاء للتنازل عن أكبر جزيرة في العالم لصالح الولايات المتحدة.

ونتيجةً لذلك، وبينما لا يزال حلف الناتو قائماً من الناحية المؤسسية، فقد تلاشت مصداقية الضمان الأمني الأمريكي فعلياً، وأصبح توسعه الإضافي بلا جدوى. أما الاتحاد الأوروبي، الذي كان يوماً ما الركيزة الاقتصادية للعلاقة عبر الأطلسي، فقد الدعم الأمريكي، وأصبح يُنظر إليه بوصفه منافساً. ولا تبدي واشنطن اهتماماً بوجود «رقم هاتف موحد» لأوروبا؛ بل على العكس، ترى أن أوروبا المجزأة، المؤلفة من دول قومية، تخدم المصالح الأمريكية بصورة أفضل. كما لا يُبدي ترامب صبراً يُذكر تجاه ما يعدّه تطرفاً أيديولوجياً أو أجندةً مناخيةً يتبناها الاتحاد الأوروبي. وبدلاً من ذلك، يتوقع من القوى الأوروبية دمج أصولها التكنولوجية مع الولايات المتحدة، وإعادة التسلح لتصبح حصناً منيعاً في مواجهة روسيا، بما يتيح للقوات الأمريكية التفرغ للجبهات ذات الأولوية، وتقديم دعم كامل لواشنطن في منافستها الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين.

ولفهم مسار النظام العالمي الجديد، من الضروري أيضاً دراسة استراتيجيات عدد من الفاعلين الرئيسيين، وفي مقدمتهم روسيا والهند والقوى الإقليمية الكبرى.

وفي الشرق الأوسط، المنطقة التي شغلت الولايات المتحدة لعقود، ازداد ترامب جرأةً، مستنداً إلى الاكتفاء الذاتي الأمريكي في مجال الطاقة. ويسعى إلى تصميم وإدارة توازن إقليمي بين حلفاء الولايات المتحدة، وهم: إسرائيل وتركيا والدول العربية. وتوفر اتفاقيات أبراهام إطاراً لهذا الهدف، بينما صُمتت اتفاقيات غزة لاحتواء القضية الفلسطينية. ومع ذلك، لا تزال هناك متغيرات عالقة؛ فحركة حماس ضعفت لكنها لم تُقَضَ عليها، وحزب الله تضرر لكنه لم يُشَلْ بالكامل، وإيران لا تزال تحتفظ بمقومات قوتها. وقد اتخذ ترامب خطوة لم يجرؤ أي رئيس أمريكي سابق على اتخاذها، تمثلت في مهاجمة البرنامج النووي الإيراني. إلا أنه، وعلى الرغم من ادعاءات الولايات المتحدة وإسرائيل بتحقيق النجاح، فإن هذه القضية لم تُحسم بصورة نهائية.

على الرغم من إشادة ترامب بقيادة أقوياء مثل شي جين بينغ وفلاديمير بوتين، فإنه ينظر بوضوح إلى الصين وروسيا كمنافسين. فيما يتعلق بالصين، يتمثل الهدف الرئيسي في منع بكين من تحدي الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية، الأمر الذي قد يُهدد مكانة أمريكا كقوة مهيمنة عالمياً. في هذا السياق، يُبدي ترامب استعدادة لإجبار الحلفاء الأوروبيين والآسيويين على مشاركة مواردهم الحيوية مع الولايات المتحدة، والتحالف للضغط على الصين في مختلف أنحاء

العالم، من القطب الشمالي إلى أفريقيا، ومن أمريكا الجنوبية إلى جنوب شرق آسيا. وفي الوقت نفسه، يسعى إلى تعزيز «سلسلة الجزر الأولى» في غرب المحيط الهادئ التي تربط اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين.

في الوقت الراهن، لا تسعى الولايات المتحدة بقيادة ترامب إلى مواجهة مباشرة مع الصين، لا اقتصادياً ولا عسكرياً. تحتاج واشنطن إلى وقت لإعادة بناء قاعدتها الداخلية وهيكل تحالفاتها. ولذلك، اكتفت بهدنة مؤقتة. مع ذلك، فإن الاتفاق بين ترامب وشي، هو اتفاق هش؛ إذ ينظر إليه كلا الجانبين لا كاتفاق دائم، بل كوقفه الاستراتيجية.

أما في حالة روسيا، فتبدو استراتيجية ترامب أقرب إلى شكلٍ من أشكال تفويض الأعباء، من خلال دفع أوروبا إلى تصدّر جهود احتواء موسكو. ومن شأن هذا النهج أن يتيح للولايات المتحدة تقليل مخاطر التصعيد النووي المباشر، وإعادة توجيه مواردها نحو مواجهة الصين. وفي هذا السياق، فإن انخراط أوروبا في مواجهة مع روسيا يخدم هدفين أمريكيين في آنٍ واحد: إضعاف منافس اقتصادي رئيسي يتمثل في الاتحاد الأوروبي، ومنافس جيوسياسي تاريخي يتمثل في روسيا. ورغم أن إدارة ترامب لا تنظر إلى روسيا بوصفها تهديداً يماثل الصين، فإنها تسعى إلى الحد من التقارب الاستراتيجي بين موسكو وبكين. ويندرج هذا النهج ضمن استراتيجية أوسع تستهدف عرقلة تشكل أي تحالف متعدد الأطراف قادر على تحدي الهيمنة الأمريكية، ولا سيما الأطر الدولية مثل مجموعة البريكس.

■ طموحات الصين العالمية

تُعدّ الصين المنافس الرئيس للولايات المتحدة. وقد شكّل صعودها السريع منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي عاملاً رئيساً في تراجع النظام العالمي الذي هيمن عليه الغرب. وتسعى بكين إلى تبوؤ موقع محوري في النظام العالمي متعدد الأقطاب الناشئ، مستفيدةً من ثقلها الاقتصادي والديموغرافي، ومكانتها بوصفها دولةً حضارية ذات تاريخ متواصل، وثقتها بقيمتها ونموذجها التنظيمي. وانطلاقاً من إيمانها بأن الوقت يعمل لصالحها، تتوقع الصين تحقيق هذا الموقع تدريجياً وبوسائل سلمية. ورغم تبنيها الشيوعية رسمياً، فإنها تُعدّ، في الواقع، قوةً محافظة أكثر منها قوةً ثورية في بنية النظام الدولي.

ونتيجةً لذلك، تُعدّ الصين، صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، قوةً جيواقتصادية وتكنولوجية أكثر منها قوةً جيوسياسية. وعلى الرغم من تنامي نشاطها الدولي، فإنها لا تزال تُفضّل الحفاظ على الاستقرار الداخلي على الانخراط في الصراعات الخارجية. وعلى الساحة الدولية، تُقدّم نفسها بوصفها قوةً إصلاحية تسعى إلى تعديل النظام الدولي لا إلى الإطاحة به. ولا تزال بكين حريصة على الحفاظ على البنية الأساسية للنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب الباردة، وهو النظام الذي استفادت منه إلى حد كبير خلال العقود الثلاثة الماضية. وانطلاقاً من ذلك، طرح الرئيس شي جين بينغ سلسلةً من مبادرات الحوكمة العالمية، بهدف الحفاظ على ما تبقى من العولمة وإعادة

تشكيلها بما ينسجم مع المصالح الصينية.

ولا ترى بكين نفسها قائدةً لتحالف رسمي مناهض للغرب، وقد حافظت على سياسة «الحياد» تجاه الحرب في أوكرانيا، رغم وضوح ميولها الاستراتيجية نحو روسيا. كما جاء رد فعلها حذراً إزاء الهجمات الأمريكية الإسرائيلية المشتركة على إيران، وكذلك إزاء اعتقال الولايات المتحدة للرئيس الفنزويلي، وهو ما شكّل ضربةً قويةً للمصالح الاقتصادية الصينية في أمريكا اللاتينية. ورغم أن الصين ردّت على التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب بوقف صادرات العناصر الأرضية النادرة، فإنها لم تُبدِ رغبةً تُذكر في تصعيد التوترات.

ومع ذلك، ترى القيادة الصينية أن الصراع الاستراتيجي مع الولايات المتحدة بات أمراً لا مفر منه، وهي تستعد له على مختلف المستويات. ولهذا، تعمل بكين على توسيع قدراتها العسكرية، سواء في المجال النووي أو التقليدي. ويبدو أنها تمضي في اتجاه تحقيق قدر من التكافؤ في القوة النووية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومن ثم مع روسيا. وقد جاء عرض «يوم النصر» في سبتمبر/أيلول 2025، الذي أُقيم إحياءً لذكرى هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ليعكس عمداً هذا التصاعد في القدرات العسكرية الصينية.

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد عززت الصين علاقاتها مع روسيا، التي تُعد شريكها الاستراتيجي الأبرز. ولا تمثل هذه العلاقة تحالفاً تقليدياً أو كتلةً رسمية، بل هي تقارب استراتيجي يقوم على المصالح المشتركة والرؤى المتقاربة. وفي الوقت الذي أصبحت فيه السياسة

الخارجية والأمنية الصينية أكثر انخراطاً في الشؤون العالمية، لا يزال تركيزها الرئيس منصباً على محيطها المباشر، ولا سيما تايوان وبحر الصين الجنوبي، اللذين تعتبرهما جزءاً من أراضيها السيادية، فضلاً عن شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى. ورغم أن الصين تُعَلِّق على القضايا العالمية، فإنها لا تميل إلى الانخراط المباشر في الأزمات الواقعة في مناطق بعيدة، مثل فنزويلا أو إيران.

■ التحول الأوراسي لروسيا

برزت روسيا، رابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث تعادل القوة الشرائية، مجدداً بوصفها قوةً كبرى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومرور البلاد بمرحلة انتقالية مضطربة. ومنذ بدء العملية العسكرية في أوكرانيا عام 2022، شهدت روسيا تحولاً داخلياً عميقاً، تسارع بفعل أكثر من 30 ألف عقوبة فرضتها الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ودول أخرى متحالفة مع الغرب. وفي مواجهة هذا الضغط الاقتصادي غير المسبوق، أظهرت روسيا قدراً ملحوظاً من المرونة والقدرة على التكيف، وهو ما لفت انتباه العديد من المراقبين.

ويُقَدِّم استعادة الكرملين لـ«السيادة الكاملة» في مواجهة الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، بوصفها أبرز إنجاز تحقق خلال السنوات الأخيرة. أما النتيجة الجيوسياسية لهذا التحول، فتتمثل في أن رؤية «أوروبا الممتدة من لشبونة إلى فلاديفوستوك» أصبحت جزءاً من الماضي. فبينما سعت العواصم الأوروبية إلى عزل روسيا، أعادت

موسكو تعريف نفسها بوصفها «دولة-حضارة» مستقلة، منهيّةً بذلك فعلياً ثلاثة قرون من التوجه الأوروبي. ونتيجةً لذلك، تحولت المحاور الجيواقتصادية والجيوسياسية لروسيا بصورة متزايدة نحو الشرق والجنوب، وتزايد الحديث عن نقل مركز ثقلها الاستراتيجي إلى سيبيريا.

وبينما تخوض روسيا مواجهةً مع الغرب وحراباً في أوكرانيا، عززت انخراطها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي الدول التي يُشار إليها في الخطاب الروسي بمصطلح «الأغلبية العالمية». كما تعتمد موسكو على شريكها الاستراتيجيين، الصين والهند، فضلاً عن علاقاتها البراغماتية مع تركيا ودول الخليج. وفي الوقت نفسه، تسعى إلى تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف غير الغربية، مثل مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. وبدلاً من التركيز على بناء هيكل أمني أوروبي، تعمل موسكو على صياغة إطار أمني أوراسي يتمحور حول الفاعلين الآسيويين.

على النقيض من ذلك، حافظت اليابان، خامس أكبر اقتصاد في العالم، على هوية استراتيجية أكثر تماسكاً. فقد عملت ضمن الإطار الأمني الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية، لكنها في الوقت نفسه عززت قدراتها العسكرية الوطنية. وأعدت اليابان تدريباً تعريف حدودها الدستورية المتعلقة باستخدام القوة، بل إنها تمتلك القدرة التقنية على تطوير أسلحة نووية مستقلة. وتستعد اليابان لمواجهة محتملة مع الصين، إلا أنها، نظراً إلى موقعها الجغرافي وعدد سكانها، تدرك أنها لا تستطيع تحمل حرب طويلة وشرسة مع جارتها الكبرى. ولذلك،

من المرجح أن يتمثل مسارها على المدى البعيد في تقليل اعتمادها تدريجياً على الولايات المتحدة، مع تجنب الانجرار إلى دائرة النفوذ الصيني. وتستند استراتيجية اليابان إلى الحفاظ على سيادتها من خلال تعزيز قوتها الوطنية وبناء شبكة علاقات متنوعة مع القوى الكبرى.

■ صعود الأنظمة الإقليمية

إلى جانب القوى العظمى، تعزز مجموعة من الدول دورها الدولي بوصفها مراكز إقليمية محورية. وتسعى تركيا، بقيادة أردوغان، إلى إحياء الإرث الجيوسياسي للإمبراطورية العثمانية، وفي الوقت نفسه، إلى بناء مجال نفوذ تركي مركزي. وتتجلى هذه السياسة في تدخلاتها في العراق وسوريا وليبيا وغازة، كما تتضح في علاقاتها الوثيقة مع أذربيجان وحضورها المتنامي في آسيا الوسطى.

أما إسرائيل، وبدعم أمريكي قوي، فتسعى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط من خلال إنشاء مناطق عازلة أمنية، ومحاولة تحييد التهديد الإيراني، وتطبيع العلاقات مع الدول العربية.

وقد أصبحت السعودية القوة المهيمنة في العالم العربي، لتحل، إلى حد ما، محل القيادة التاريخية لمصر. وإلى جانب دورها الديني والاقتصادي، تستخدم السعودية احتياطياتها المالية الضخمة لتعزيز نفوذها السياسي، بل والعسكري أيضاً. كما أن التحالف العسكري مع باكستان النووية من شأنه أن يغيّر المعادلة الإقليمية تغييراً جذرياً.

أما إيران، فستبقى قوة إقليمية مستقرة، رغم التطورات الداخلية والخارجية. وبغض النظر عن طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل أو السعودية، ستظل لاعباً رئيسياً في هذا التنافس الإقليمي. ومع تراجع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، سيشتد التنافس بين إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية على تشكيل التوازن الإقليمي.

ويُعدّ الشرق الأوسط مثلاً واحداً على ظاهرة أوسع نطاقاً تتمثل في ظهور أنظمة إقليمية جديدة. فمن البرازيل والأرجنتين إلى إندونيسيا وفيتنام، ومن جنوب أفريقيا إلى نيجيريا، تعمل القوى الصاعدة على بناء أنظمتها الإقليمية الخاصة. ولا تقتصر هذه العملية على الجغرافيا السياسية فحسب، بل تمتد أيضاً إلى مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة والتمويل والموارد المائية.

ستكون هذه العملية فوضوية. فلن تتمكن جميع الدول، أو لن ترغب، في اتباع منطلق «القوة هي الحق»، ولكن في جميع الأحوال سيزداد ضعف القانون الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف. وستبقى الأمم المتحدة منبراً للحوار أكثر منها مؤسسةً لصنع القرار. فقد كانت الأمم المتحدة نتاجاً للنظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، بينما تمثل الأزمة العالمية الراهنة نسخةً مشابهة من ذلك الاضطراب التاريخي، ولكن بخسائر أقل. ولن تظهر مؤسسات جديدة للحكومة العالمية، أو تُصلح المؤسسات القائمة، إلا بعد انقضاء هذه المرحلة وبلوغ توازن دولي جديد. وفي عام 2026، لا يزال هذا الأفق بعيد المنال.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
